unesco

الصحافة
منفعة عامة

الاتجاهات العالمية في

حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام

التقرير العالمي ٢٠٢١/٢٠٢٢

> أبرز النقاط

صدر في العام ٢٠٢١ عن منظمة الأمم المتحدة للتربية
والعلم والثقافة
٧، ساحة فونتونوا، ٧٥٣٥٢ باريس 07 SP، فرنسا

© UNESCO 2021

CI-2021/WTR/4

هذا المنشور متوفر في مستودع الانتفاع الحر بموجب ترخيص نَسب المُصنَّف إلى مؤلِّفه - غير تجاري - الترخيص بالمثل ٣,٠ لفائدة المنظمات الدولية الحكومية (CC-BY-SA 3.0 IGO) (http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/). ويوافق المستفيدون، عند استخدام محتوى هذا المنشور، على الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو (http://www.unesco.org/openaccess/terms-use-ccbysa-en).

لا تعبّر التسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المواد فيه عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو بشأن رسم حدودها أو تخومها.

ولا تعبّر الأفكار والآراء الواردة في هذا المنشور إلا عن رأي مؤلفيها؛ ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بأي شيء.

ينبغي الإشارة إلى هذا المنشور على النحو التالي: اليونسكو. ٢٠٢١. *الصحافة منفعة عامة: الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام، التقرير العالمي ٢٠٢١/٢٠٢٢*. باريس: اليونسكو.

يمكنك الاطلاع على المزيد من المعلومات وعلى النسخة الكاملة من تقرير الاتجاهات العالمية على: https://www.unesco.org/en/world-media-trends

فريق التحرير لدى اليونسكو: غي برجيه، وغيليرم كانيلا، وراشيل بولاك وأنينا كلايسون

رئيس تحرير: نيكولا بينيكيستا

مساعد رئيس التحرير: كايت موسغراف

مديرة المنشورات ومحررة سلسلة تقرير الاتجاهات العالمية: راشيل بولاك

موظف الاتصالات: أوسكار كاستيلانوس

الباحثون والمحللون: إيمانويل ليتوزيه وإيفيت يانيز صوريا، مع دانيلا آريغي كوكا، وإنريك بونيلا، وماتيو روجاس، وغيرلميرو روميرو، وألينا سوتولونغو، وزينيا ديل فيلار (مؤسسة Data-Pop Alliance)؛ وجوناثان بيردويل، وأونطونيا كيرليه، وآليا هيدر (مؤسسة Economist Impact)؛ وماثيو فريزر؛ وألدو ماغوغا

مراجعة الخبراء: سليمانة برايمه، وسيلفيا شوكارو، وماريوس دراغومير، وسيمون إيليس، وميجال إياستريبنر، ولاري كيلمان، وهايس مابويازارا، وداود كتّاب، وآنيا شيفرين وآلان سون

مساهمات إضافية من اليونسكو: فوينسانتا آموروس كاسكال، وسارا بونيادي، وأندريا كيرولا، وتيريزا شورباشيه، وجاكو دو توا، ومعالي هزاز، وإيليزا كيركلاند، وماريوس لوكوسيوناس، وتيريه لندي ماكميلان، وساورلا ماكابيه وجوزيه بيسويا

قُدّم الدعم من معهد اليونسكو للإحصاء. ووردت مساهمات من المشاركين في اجتماع الخبراء المعني بالإحصاءات الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠٢٠ بدعوة من قطاع الاتصالات والمعلومات التابع لليونسكو ومعهد اليونسكو للإحصاء، وفي حلقة النقاش حول قدرة وسائل الإعلام على الاستمرار والتي عقدتها مؤسسة Economist Access في نيسان/أبريل ٢٠٢١.

التصميم الغرافيكي، وتصميم الغلاف والطباعة: مارك جيمس

الغلاف © Shutterstock / New Africa
ص. ١٧، ١٩ © Félix Guillermo Márquez Sánchez

طُبع من قبل اليونسكو

التمهيد

شهد العام ٢٠٢١ الذكرى الثلاثين لإعلان ويندهوك الذي التزمت الأمم المتحدة بموجبه وعلى غرار الصحفيين الأفارقة، بتطوير وسائل إعلام حرة وتعددية ومستقلة - وهو مبدأ يقع في صميم مهمّة اليونسكو.

وخلال تفشي جائحة كوفيد-١٩، وفيما كان الوصول إلى معلومات ذات الجودة مسألة حياة أو موت، شهدنا مرة أخرى حاجة مجتمعاتنا إلى الصحفيين والإعلاميين لإطلاعهم على المستجدات في عالم يزداد تعقيدًا. مع ذلك، أظهرت الجائحة، لا بل فاقمت في بعض الأحيان، التهديدات التي تؤثر على وسائل الإعلام – بدءًا من الهشاشة المالية وصولاً إلى الهجمات على حرية الصحافة. حتى أنّ هذه التهديدات قد تكون وجودية أيضًا حسبما أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس.

ولكي نتصدى لهذه التهديدات، يتعيّن علينا أولاً أن نقيسها ونفهمها. وهذا ما تفعله اليونسكو من خلال عملها كمراقب عالمي ومن خلال نشر هذا التقرير البارز: *الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام*. وما كان هذا العمل ليكون ممكنًا لولا الدعم الثابت الذي يوفره لنا شركاؤنا، ولا سيما السويد من خلال البرنامج المتعدّد المانحين بشأن حرية التعبير وسلامة الصحفيين.

وترصد نسخة العام ٢٠٢٢/٢٠٢١ من تقرير الاتجاهات العالمية الذي يستند إلى البحوث التي أجريت مع الباحثين والجامعات بالشراكة مع مؤسسة Economist Impact تطوّر هذه الاتجاهات منذ العام ٢٠١٦. وبين استمرار هذه الظواهر وتسارع وتيرتها بشكل هائل، يمكننا استخلاص ثلاثة تحديات رئيسية أمام الوصول إلى المعلومات.

لا تزال التحدي الأول للوصول إلى المعلومات هو سلامة الصحفيين. ويبرز هذا التقرير الطابعَ الفريدَ لهذه المسألة بحيث يُظهر أنّ العنف ضد الصحفيين في البلدان المعنية لا يمكن ربطه ببساطة بالمعدلات العامة لجرائم القتل أو الإفلات من العقاب على جرائم العنف عمومًا. كما يسلط التقرير الضوء على التداعيات والعواقب الجديدة لهذه المشكلة الخبيثة، بما في ذلك تطور العنف ومن ضمنه العنف على الإنترنت اللذين يستهدفان على وجه الخصوص الصحفيات.

أما التحدي الثاني، وهو حرية الصحافة والمعلومات، فيشمل العديد من القضايا الناشئة في عصرنا الرقمي. فهناك أولاً القواعد التنظيمية للخطاب على الإنترنت التي، وإن لم تكن محددة ومتوازنة بدقة، فقد تعرّض حرية التعبير للخطر، وذلك بحسب ما نُظهره أبحاثنا. وهناك أيضًا مسألة الدور المتنامي للمنصات الإلكترونية وخوارزمياتها، التي غالبًا ما تكون مبهمة عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى المعلومات على الرغم من انتشار المعلومات الخاطئة وخطاب الكراهية. والموضوع الأخير الذي يثير القلق هو الاستقلالية التحريرية، وهو ما تفتقر إليه أحيانًا وسائل الإعلام – وفي أغلب الأحيان بسبب عدم استقلالها المالي.

ويقودنا ذلك إلى التحدي الثالث: الجدوى الاقتصادية لوسائل لإعلام. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، انخفضت عائدات الإعلانات في الصحف العالمية إلى النصف. ولأنّ خمسة منصات رقمية قد حصدت أكثر من نصف العائدات الإعلانية، يتحتّم على وسائل الإعلام إيجاد نماذج اقتصادية جديدة للتمكن من الاستمرار.

وتأتي هذه الملاحظات في صلب إعلان ويندهوك+٣٠ الذي اعتُمد هذا العام في اليوم العالمي لحرية الصحافة والذي يعيد تأكيد مبادئ ويندهوك ولكن على ضوء التحديات المعاصرة. ولأنّ المعلومات منفعة عالمية مشتركة لا غنى عنها للحوار داخل مجتمعاتنا وفيما بينها، تعمل اليونسكو كل يوم مع الحكومات، ووسائل الإعلام، والمنصات الإلكترونية وكل الجهات الفاعلة في اقتصاد المعلومات.

Audrey Azoulay

أودري أزولاي
المديرة العامة لليونسكو

With the support of the
UNESCO Multi-Donor Programme on Freedom of
Expression and Safety of Journalists (MDP)

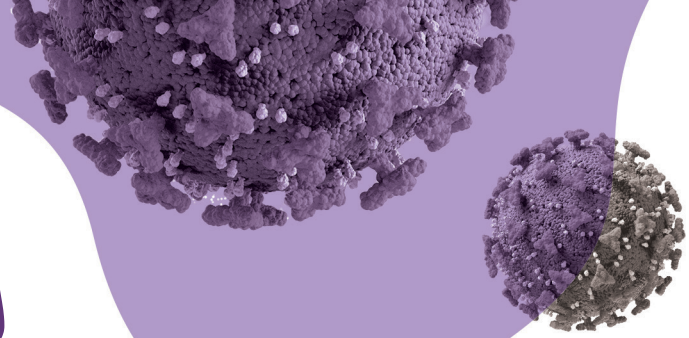

المقدمة

"إنّ القدرة على نشر معلومات مضللة على نطاق واسع وتقويض الوقائع المثبتة علميًا هي خطر وجودي على البشرية".

أنطونيو غوتيريس
الأمين العام للأمم المتحدة

في خضم المأساة والقلق الذي أثارته جائحة فيروس كورونا العالمية، وفيما المواطنون يلْزَمون بيوتهم في مختلف أنحاء العالم، وجدوا أنفسهم يقلبون بين القنوات التلفزيونية والإذاعية ويتصفحون الصحف والمواقع والتطبيقات الإخبارية بحثًا بلا هوادة عن معلومات مهمة وموثوق بها. كيف تصدت الحكومة للجائحة؟ هل الذهاب إلى العمل أو التسوق لشراء الطعام آمن؟ متى يتوفر اللقاح؟

ولكن لم يجد الجميع المعلومات التي كانوا بحاجة إليها. وفي كثير من الأحيان، كانت وسائل الإعلام الإخبارية تكافح لمواكبة الطلب - وهي مهمّة ازدادت صعوبة جراء الانخفاض المتسارع في الإيرادات والقدرة المحدودة، لا سيما بالنسبة للصحف ووسائل الإعلام المحلية في جنوب الكرة الأرضية. وقد عجزت بعض وسائل الإعلام عن استيفاء معايير الجودة المهنية. وبدلاً من ذلك، وجد بعض القراء والمشاهدين معلومات مضللة من: خرافات وشائعات وأكاذيب فاضحة وبكميات كبيرة لدرجة تسميتها بـ"وباء المعلومات المضللة"، وهو وباء من المعلومات المضللة أو التي لم يتمّ التحقق منها. وهذه المغالطات — سواء انتشرت عمدًا أم لا — أثارت التشويش، وتسبّبت بالانقسام والشقاق، مما أثّر على حياة الناس وسبل العيش حول العالم.

وقد ذكر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، في تقريره *"برنامجنا المشترك"*: "إنّ القدرة على نشر معلومات مضللة على نطاق واسع وتقويض الوقائع المثبتة علميًا هي خطر وجودي على البشرية. وفيما ندافع بقوة عن الحق في حرية التعبير في كل مكان، يجب أن نشجع المجتمعات أيضًا على التوصل إلى رأي مشترك مدعوم بالتجارب بشأن المنفعة العامة للحقائق والعلم والمعرفة".[1]

وجدير بالملاحظة انتشار المحتوى المغلوط حول جائحة كوفيد-١٩ بسرعة على وسائل التواصل الاجتماعي وتضخيمه أحيانًا من جانب بعض الشخصيات العامة المنعدمة الضمير أو المضلّلة. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، على سبيل المثال، تمّ تداول أكثر من مليون منشور على تويتر يحتوي على معلومات غير دقيقة أو غير موثوق بها أو مضللة حول الجائحة.[2] وعلى نحو مماثل، أفاد فيسبوك بأنّه قام منذ بداية الوباء وحتى آب/أغسطس ٢٠٢١، بحذف أكثر من ٢٠ مليون منشور على فيسبوك وإنستغرام من شأنه الترويج لمعلومات مغلوطة حول جائحة كوفيد-١٩.[3] والجدير بالذكر أنّ هذه الموجات من المعلومات المغلوطة والمضللة غالبًا ما رافقها عدد كبير من خطابات الكراهية.

وفي هذا السياق، قدمت الصحافة خدمةً أساسية ومنقذة للحياة، خدمةً تتطلب التواجد على خط الأمامي طيلة فترة الوباء للوقوف على المستجدات، ومحاسبة الجهات المسؤولة، وفضح الرسائل الهجومية المليئة بالمعلومات المضللة. ففي آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٢٠، على سبيل المثال، كانت شبكة تضم أكثر من ١٠٠ منظمة للتحقق من الأخبار والمنافذ الإعلامية حول العالم مشغولة بفضح ١٧٠٠ ادعاء كاذب في الشهر حول فيروس كورونا.[4] وكانت العواقب المصيرية للمعلومات المضللة المتعلقة بفيروس

في العام ٢٠٢٠، حدد الباحثون ما يزيد عن

مليون تغريدة

تتضمن معلومات غير دقيقة أو غير موثوق بها أو مضللة حول الجائحة

مرصد وباء المعلومات المضللة حول كوفيد-١٩

[1] الأمم المتحدة ٢٠٢١. *جدول أعمالنا المشترك: تقرير الأمين العام*. نيويورك، الأمم المتحدة ص. ٢٧.
https://www.un.org/en/content/common-agenda-report/assets/pdf/Common_Agenda_Report_English.pdf.
[2] مرصد وباء المعلومات المضللة حول كوفيد-١٩. ٢٠٢١. مؤشرات وسائل التواصل الاجتماعي. https://covid19obs.fbk.eu/#/. البيانات التي تمّ تحليلها بواسطة تحالف داتا-بوب من أجل هذا التقرير.
[3] ج. روزن ٢٠٢١. تقرير إنفاذ المعايير المجتمعية، الربع الثاني من عام ٢٠٢١. فيسبوك، ١٨ آب/أغسطس.
https://about.fb.com/news/2021/08/community-standards-enforcement-report-q2-2021/.
[4] معهد Poynter. ٢٠٢١. مكافحة وباء المعلومات المضللة: تحالف #CoronaVirusFacts. https://www.poynter.org/coronavirusfactsalliance/.
البيانات التي تمّ توفيرها وتحليلها بواسطة تحالف داتا-بوب من أجل هذا التقرير.

كورونا تذكيرًا لنا بأنّ صمود مجتمعاتنا يعتمد على جودة الصحافة، والوصول إلى المعلومات، والدراية الإعلامية والمعلوماتية. وقد تمّ الاعتراف بهذه المبادئ بموجب إعلان سول للعام ٢٠٢٠ *بشأن الدراية الإعلامية والمعلوماتية لكافة الناس ومن كافتهم: الدفاع في مواجهة أوبئة المعلومات المضللة* والبيانات الأخرى العديدة التي صدرت بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة واليوم العالمي للوصول الشامل إلى المعلومات.

في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٢٠، كانت شبكة

تضم أكثر من ١٠٠ منظمة للتحقق من الأخبار ومنفذ إعلامي حول العالم مشغولة بفضح ١٧٠٠ ادعاء كاذب في الشهر حول فيروس كورونا

معهد Poynter

ولا تزال وسيلة الإعلام الحرة والتعددية والمستقلة - التي تشكّل معيارًا معياريًا عالميًا منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين - ذات أهمية لم يسبق لها مثيل. وترتبط هذه المبادئ بمقتضيات إضافية نصّ عليها إعلان ويندهوك +٣٠ لعام ٢٠٢١ بشأن المعلومات بوصفها منفعة عامة. فقد أقرّت هذه المبادرة بالحاجة الملحة إلى معالجة كل من الجدوى الاقتصادية للمنافذ الإعلامية التي تتعرض استدامتها لضغوط كبيرة، وشفافية شركات الإنترنت بشأن كيفية تعاملها مع محتوى خدماتها.

وفي حين شهدت المصادر الإخبارية الجديرة بالثقة زيادة كبيرة في عدد قرائها ومشاهديها أثناء هذه الأزمة العالمية، ولكنّها عانت من نواح كثيرة. فقد وجّهت الجائحة ضربةً قاسيةً للأسس الاقتصادية المتزعزعة أصلاً في قطاع وسائل الإعلام الإخبارية، وفاقمت من الاتجاه السائد في انخفاض إيرادات الإعلانات، وفقدان الوظائف وإقفال غرف الأخبار. هذا، ووفرت الجائحة الغطاء للتستر على الانتهاكات المرتكبة بحقّ حرية الصحافة. فقد خلُص بحث أجراه معهد أصناف الديمقراطية (V-DEM) إلى أنّ التدابير المتخذة للحدّ من انتشار فيروس كورونا قد ساهمت في تبرير انتهاكات كبيرة ارتُكبت بحق حرية الصحافة في كل منطقة من مناطق العالم، بما في ذلك ٩٦ بلدًا من أصل ١٤٤ بلدًا مشمولاً في دراسة المعهد لعام ٢٠٢١.[٥]

وفي هذا السياق، يجمع تقرير *"الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام: التقرير العالمي ٢٠٢١/٢٠٢٢"* (تقرير الاتجاهات العالمية) الأدلة القاتمة على أنّ ما توفره الصحافة حاليًا - الذي لم يكن كافيًا بالفعل لتلبية الحاجة في الكثير من المجتمعات (والذي غالبًا ما كان قائمًا رغم الصعوبات الهائلة) - لم يعُد أمرًا مفروغًا منه. وتستند النتائج إلى تحليل قائم على البيانات أجرته اليونسكو بالاشتراك مع تحالف داتا بوب (Data-Pop Alliance) حول اتجاهات حرية وسائل الإعلام والتعددية والاستقلال وسلامة الصحفيين، واستكملتها بحوث أصلية أعدتها مؤسسة Economist Impact حيث كُلّفت بإعدادها خصيصًا من أجل هذا التقرير.

استُخدمت التدابير المتخذة للحدّ من انتشار فيروس كورونا لتبرير الانتهاكات الكبيرة التي ارتُكبت بحق حرية الصحافة في كل منطقة من مناطق العالم

معهد أصناف الديمقراطية

وقد صُمّم تقرير الاتجاهات العالمية للعام ٢٠٢١/٢٠٢٢ مع التركيز بشكل خاص على الصحافة بوصفها منفعة عامة، ليصبح بالتالي موردًا رئيسيًا للدول الأعضاء في اليونسكو والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأكاديميين.

[٥] ب. كولفاني، م. لانستيدت، أ. إيدجيل وج. لاشابيل ٢٠٢١. *Pandemic backsliding: A year of violations and advances in response to COVID-19*. معهد أصناف الديمقراطية، موجز السياسة العامة رقم ٣٢ https://www.v-dem.net/media/filer_public/35/13/35133a44-9a22-435a-b1bf-ced1b05a2b69/pb_32.pdf.

حرية الصحافة حول العالم بعد مرور ٣٠ عامًا على اعتماد إعلان ويندهوك

قبل ثلاثين عامًا، مثّل إعلان ويندهوك لعام ١٩٩١، والذي تبناه صحفيون من مختلف أنحاء القارة الأفريقية في حلقة دراسية نظمتها اليونسكو، بداية توسع ملحوظ للحرية، والتعددية، والاستقلال في الأخبار. وهذا التوسع كان له الفضل الأكبر في تحرير أسواق وسائل الإعلام. ومع أنّ الإعلانات، ومبيعات النسخ والاشتراكات لم تكن مثالية، إلا أنّها زوّدت منافذ إعلامية كثيرة حول العالم بالموارد والاستقلال اللازمين لتزويد العامة بمعلومات جديرة بالثقة. واليوم أصبحت هذه الخطة في حالة يرثى لها.

وجدير بالذكر أنّ هذه المعايير التي تحبذ الحرية والتعددية والاستقلال لا تزال ضرورية، ولكنّها لا تعالج وحدها التحديات الراهنة المتمثلة في المعلومات المغلوطة والمضللة، أو نموذج العمل الفاشل الذي تتّبعه الصحافة، أو التكتيكات الرقمية المتنامية التي تقمع الصحافة المستقلة والمعارضة الديمقراطية على الإنترنت. ففي غياب القدرة على الاستمرار، تصبح حرية الإعلام جوفاء، ويصبح المساس باستقلاليتها سهل المنال، ولا تعود التعددية إلا ظلاً لما ينبغي عليه أن تكون. وفي غياب شفافية حراس الإنترنت، لا يمكن تقييم دورهم في الاتصالات وجعله أكثر توافقًا مع المعايير الدولية لحرية التعبير. وفي غياب مواطنين على دراية إعلامية ومعلوماتية وقادرين على تمييز الصحافة الجيدة واحترامها والمطالبة بها، تزداد مخاطر اجتياح هذه الصحافة بأشكال أخرى من المحتويات.

في غياب القدرة على الاستمرار، تصبح حرية الإعلام جوفاء، ويصبح المساس باستقلاليتها سهل المنال، ولا تعود التعددية إلا ظلاً لما ينبغي عليه أن تكون.

ولا بد من الحُكم على كيفية تأقلم مجتمعاتنا في هذه المرحلة من الأزمة والتحوّل الذي نشهده بمدى نجاحنا في "تأسيس وصيانة وتعزيز صحافة مستقلة وتعددية وحرة" في ظلّ هذه الظروف الجديدة. ويلزم علينا التحرك إذا كان مستقبلنا يتجه نحو ما يعترف به إعلان ويندهوك+٣٠ بوجود عالمٍ "تُمكِّن فيه المعلومات المواطنين من ممارسة حقوقهم الأساسية، وتدعم المساواة بين الجنسين، وتسمح بالمشاركة والثقة في الحكم الديمقراطي والتنمية المستدامة، ولا تترك أحدًا خلف الركب".[٦]

[٦] اليونسكو. ٢٠٢١. *إعلان ويندهوك+٣٠*. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000378158

الصحافة منفعة عامة

"يؤكد موضوع اليوم العالمي لحرية الصحافة لهذا العام، "المعلومات كمنفعة عامة"، على الأهمية الحتمية للمعلومات التي يمكن التحقق منها والموثوق بها.

ويوجّه الموضوع الانتباه إلى الدور الأساسي الذي يلعبه الصحفيون الأحرار والمهنيون في إنتاج ونشر هذه المعلومات من خلال معالجة المعلومات المغلوطة وغيرها من المحتويات الضارة".[٧]

أودري أزولاي
المديرة العامة لليونسكو

في إطار وصف المعلومات كمنفعة عامة، تحظى الصحافة بأهمية محورية. فبوصفها أخبارًا تمّ التحقق منها من أجل المنفعة العامة، يمكن اعتبار الصحافة بحد ذاتها منفعة عامة. وفي العموم، يتمّ تعريف المنافع العامة على أنّها خدمات أو سلع أساسية - مثل المدارس والطرقات وإضاءة الشوارع والحدائق العامة - متاحة للجميع في المجتمع دون استثناء. وبما أنّ إنتاج هذه المنافع غالبًا ما يكون مكلفًا ولا يدرّ إلا عائدًا ماليًا ضئيلاً، كثيرًا ما تلعب الدول دورًا في ضمان توفير هذه المنافع، سواء بشكل مباشر من خلال التمويل أو بشكل غير مباشر من خلال القوانين.

ومثلها مثل المنافع العامة الأخرى، تلعب الصحافة دورًا بالغ الأهمية في تعزيز الحيز المدني الصحي. وهي تقوم بذلك من خلال تزويد المواطنين بمعلومات موثوق منها وقائمة على حقائق يحتاجون إليها للمشاركة في مجتمع حر ومنفتح. كما تعمل الصحافة في الوقت نفسه كجهة رقابية مستقلة ومسؤولة عن تحديد الأجندة. ولكن، لكي تعمل الصحافة كمنفعة عامة، يتعيّن عليها العمل في ظروف سياسية واقتصادية مؤاتية حتى تتمكّن من إعداد أخبار وتحليلات مستقلة وجيدة وجديرة بالثقة.

ففي البلدان التي تتمتع بإعلام المنفعة العامة ذي الجودة العالية – الذي يختلف عن محطات البث المملوكة للدولة – يتمّ تقديم الصحافة المستقلة بشكل علني على أنّها منفعة عامة. وبالتالي، تدعم الضرائب أو رسوم التراخيص أو غير ذلك من أشكال الدعم وسائل الإعلام في مهمتها المتمثلة بتوفير معلومات ذات جودة لعامة الناس. بيد أنّ إعلام المنفعة العامة الحقيقي يتعرض باستمرار لضغوط كي يخدم الحكومات أو المصالح التجارية، وهو عرضة بشكل خاص للاستيلاء عليه. فضلاً عن ذلك، لا يُعتبر إعلام المنفعة العامة كافيًا في حدّ ذاته لتحقيق التعددية الإعلامية التي تتطلب تنوع نماذج التمويل بالإضافة إلى مؤسسات وسائل الإعلام المتنافسة والمتكاملة، بما في ذلك وسائل الإعلام التجارية والمجتمعية. رغم ذلك، يبقى إعلام الخدمة العام الحقيقي وسيلة أساسية تستطيع الصحافة من خلالها أن تخدم كمنفعة عامة أساسية.

ولكن مع اقتصاد الانتباه الذي يزدحم أكثر فأكثر، وقعت نماذج الأعمال التقليدية للعديد من المؤسسات الإعلامية بكافة أطيافها بأزمة. فعلى صعيد عالمي، تستمر مبيعات الصحف في الانخفاض. وتكافح المنافذ الإعلامية لإقامة "العلاقات" التي تتيح لها الحصول على عائدات إعلانية، ويجد العديد منها أنفسهم معرضين لضغوط متزايدة بسبب انتشار أصوات جديدة في فضاء الإنترنت وخوارزميات الوسطاء الرقميين. هذا في وقت أطلق فيه النظام الإيكولوجي الرقمي سيلاً من المحتوى المنافس وحوّل شركات الإنترنت الضخمة إلى الحراس الجدد. ففي الواقع، تضاعف عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي مرتين تقريبًا، من ٢,٣ مليار في العام ٢٠١٦ إلى ٤,٢ مليار في العام ٢٠٢١، ما زاد من فرص الوصول إلى المحتوى والحصول على المزيد من الأصوات، ولكن ليس بالضرورة تلك التي تتمتع بقيمة مضافة مميزة للمحتوى الصحفي.[٨]

[٧] اليونسكو. ٢٠٢١. اليوم العالمي لحرية الصحافة في ٣ أيار/مايو ٢٠٢١، "المعلومات كمنفعة عامة".
https://en.unesco.org/news/world-press-freedom-day-3-may-2021-information-public-good.
[٨] س. كمب ٢٠٢١. *الرقمية لعام ٢٠٢١: تقرير الاستعراض العام*. وكالة كيبيوس، ٢٧ كانون الثاني/يناير. https://datareportal.com/reports/digital-2021-global-overview-report.

وفقًا لوكالة كيبيوس،

تضاعف عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي مرتين تقريبًا من العام ٢٠١٦ إلى العام ٢٠٢١

والمشهد الذي يتجلى هنا هو تحوّل عائدات الإعلانات بسرعة نحو شركات الإنترنت وابتعادها عن وسائل الإعلام. ففي الوقت الراهن، تحصد الشركتان، غوغل وفيسبوك (التي أعيد تسميتها مؤخرًا باسم ميتا)، ما يقارب نصف إجمالي الإنفاق العالمي على الإعلانات الرقمية.[٩] وبحسب بيانات شركة زينيث، انخفضت عائدات الإعلانات في الصحف العالمية إلى النصف في السنوات الخمس الماضية؛ وعندما جرى تحليل هذه الخسارة على مدى السنوات العشر الماضية، بلغت هذه الخسارة نسبة هائلة تصل إلى الثلثين.[١٠] وقد أدى هذا الأمر إلى تداعيات كبيرة بالنسبة إلى العامة في جميع أنحاء العالم الذين يبحثون عن مصادر أخبار محلية موثوق بها ليُترَكوا في "صحاري الأخبار". فعندما تفقد المجتمعات المحلية مصادرها الإخبارية المحلية، تتدهور مستويات المشاركة المدنية.

وفي مواجهة هذه الاتجاهات، يُجري الصحفيون وحلفاؤهم تجارب على أفكار وتقنيات مبتكرة، ونماذج تشغيلية للحفاظ على استمرارية الأخبار واستقلالها. ومن الإعفاءات الضريبية والإعانات المباشرة إلى التمويل الخيري والنماذج غير الربحية (بالاعتماد أيضًا على خبرات الإذاعة المجتمعية)، بدأت نماذج التمويل المبتكرة في الظهور بالفعل، بما فيها نماذج التمويل لدعم إعلام المنفعة العامة. كما ركزت بعض المنافذ بشكل أكبر على نماذج الاشتراك أو العضوية لجمع الإيرادات مباشرة من جمهورها. وتعمل شبكات مثل الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين، ومشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظّمة والفساد، وشبكة "إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية" على إيجاد السبل للعمل معًا على نحو أكثر كفاءة (وأمنًا). وتُبذل الجهود حاليًا لتطوير أدوات التحقق من الثقة على شبكة الإنترنت للقراء والمنصات وشركات الإعلان بهدف تحديد المصادر الجديرة بالثقة بشكل أفضل ومنحها الأفضلية. وفي عدد من البلدان، تمّ توفير الدعم الطارئ لوسائل الإعلام في ظل تفشي فيروس كورونا.

وبما أنّ خطة واحدة أو حلاً واحدًا ليس كافيًا في كل سياق، يمكن النظر في عدد من النُهج والخيارات. فمن أجل الحفاظ على مهمّة الصحافة كمنفعة عامة، ينبغي على الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز الصحافة الجديرة بالثقة، وخلق بيئة أفضل تمكّن وسائل الإعلام من الاستمرار فيما تظل ملتزمة بمعايير الاستقلالية التحريرية وحرية التعبير. وبدون ذلك، لن يكون من الممكن ضمان ما تقدمه الصحافة - وتوسيع نطاقه - كمنفعة عامة في إطار النمو المستمر لهذا المزيج من وسائل التواصل.

وفقًا لبيانات شركة زينيث،

انخفضت عائدات الإعلانات في الصحف العالمية إلى النصف خلال السنوات الخمس الماضية

[٩] إ. كرامر فلود ٢٠٢١. Duopoly still rules the global digital ad market, but Alibaba and Amazon are on the prowl. eMarketer. https://www.emarketer.com/content/duopoly-still-rules-global-digital-ad-market-alibaba-amazon-on-prowl.

[١٠] شركة زينيث. ٢٠٢٠. *توقعات الإنفاق على الإنترنت*، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

الوباء يعجّل تراجع قدرة وسائل الإعلام الإخبارية على الاستمرار ماليًا

حصة الإنفاق الإعلاني العالمي حسب المتوسط، ٢٠١٠-٢٠٢١

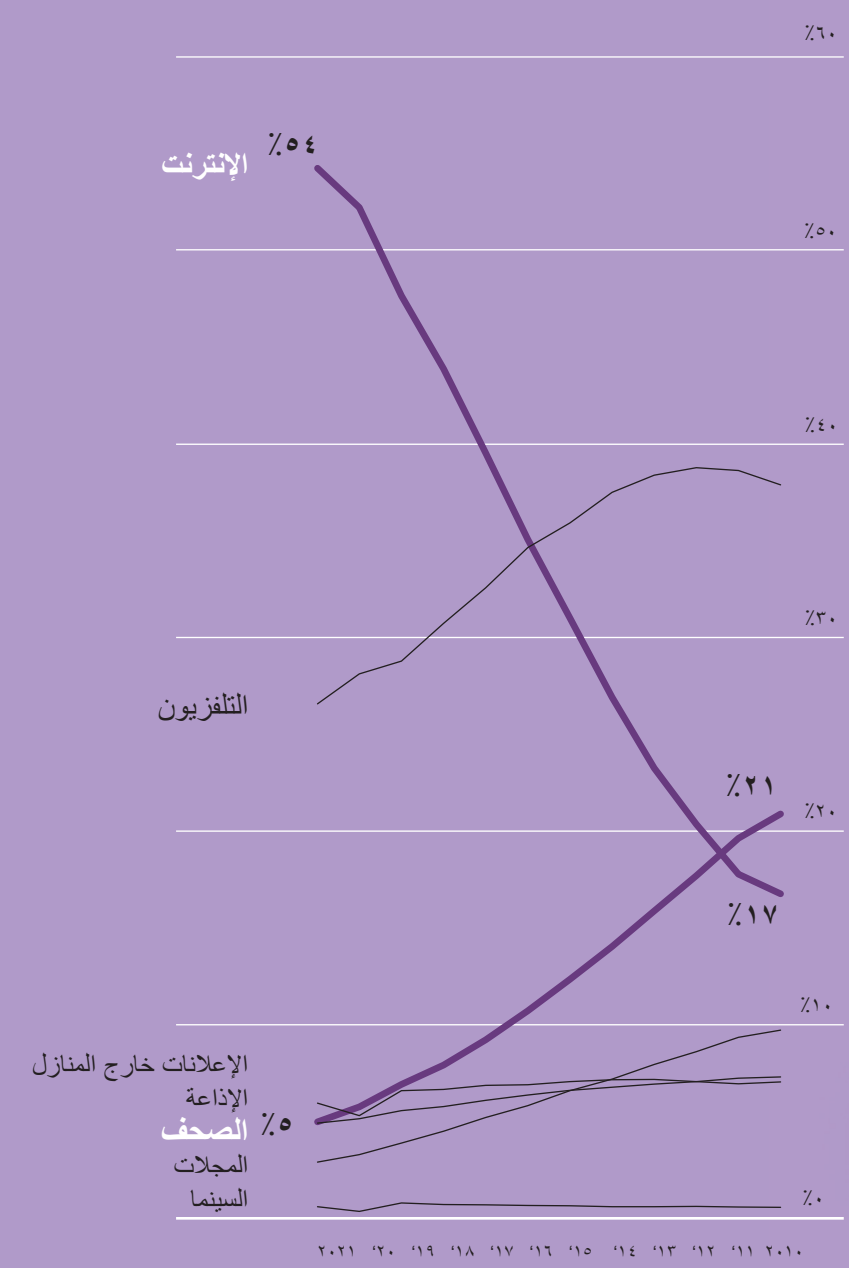

المصدر: شركة زينيث، *توقعات الإنفاق على الإنترنت*، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠

كان لجائحة كوفيد-١٩ تأثير كبير على معدل توزيع الصحف العالمية الذي انخفض بنسبة ١٣٪ بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، مقارنة بانخفاضه بأقل من ٣٪ بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩.

يستمر معدل الصحف المطبوعة والموزعة يوميًا بالانخفاض

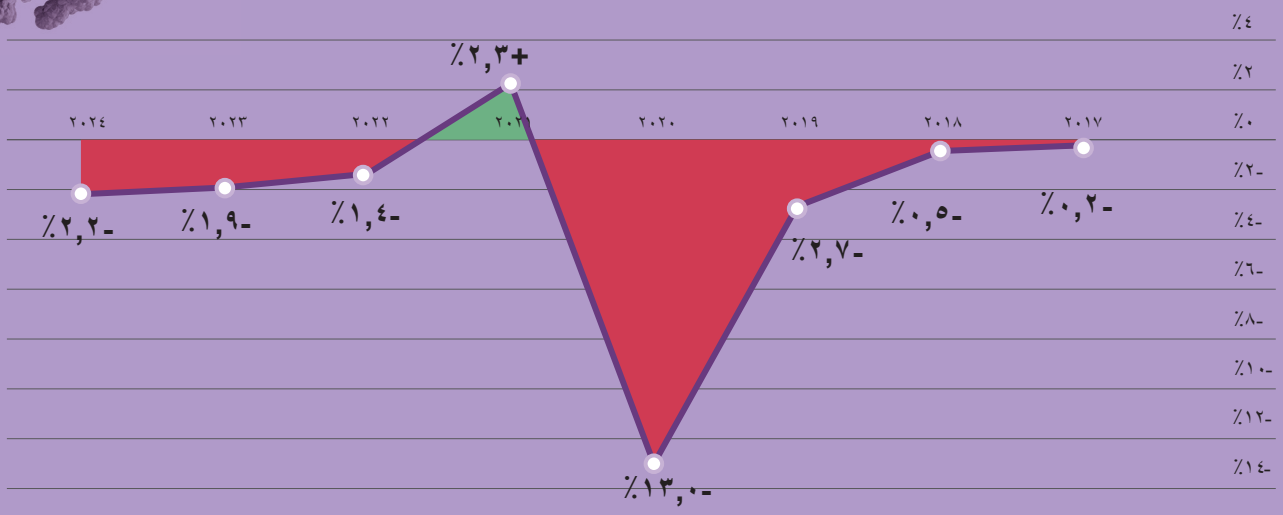

المصدر: PwC Global Entertainment and Media Outlook 2021-2025

استنادًا إلى استبيان عالمي شمل أكثر من ١٤٠٠ صحفي، كان من نتائج هذه الجائحة:

الأمن الوظيفي

شعر ثلثا المجيبين بأنّهم أقل أمنًا في وظائفهم

تدابير التقشف

أكثر من خُمس الصحفيين الذين شملهم الاستبيان تمّ تخفيض رواتبهم

أقل أمنًا في وظائفهم	**٦٥٪**
لا أقل ولا أكثر أمنًا	٢٨٪
أكثر أمنًا في وظائفهم	٦٪
لم يُجِب	١٪

المصدر: المركز الدولي للصحفيين

مجيبون خُفّضت رواتبهم	**٢١٪**
مجيبون خسروا وظائفهم	٦٪
مجيبون مُنحوا إجازات بدون راتب	٦٪
مجيبون أُغلقت منافذهم مؤقتًا	٤٪
مجيبون أُغلقت منافذهم بشكل دائم	٢٪

اتجاهات حرية الإعلام والتعددية والاستقلالية

لا يزال

١٦٠ بلدًا

يملك قوانين للتشهير الجنائي

اليونسكو

تفاقمت الأزمة المالية في صناعة الأخبار في العقد الماضي بسبب تآكل حريات الصحافة التي شهدت تراجعًا كبيرًا منذ عام ٢٠١٢. ووفقًا لبيانات اليونسكو، لا يزال هناك ١٦٠ بلدًا على الأقل يملك قوانين للتشهير الجنائي. وتحظى هذه القوانين بزخم جديد من خلال إجراءات الدعوى الاستراتيجية ضد المشاركة العامة (SLAPP) و"سياحة التشهير"، حيث يستفيد الأفراد من النظام القانوني في بلد أجنبي ليرفعوا دعوى تشهير بسهولة أكبر ضد صحفي أو شركة إعلامية مثلاً. فضلاً عن ذلك، تمّ اعتماد أو تعديل ٥٧ قانونًا ولائحة على الأقل في ٤٤ دولة منذ العام ٢٠١٦، والتي تحتوي على عبارات مبهمة للغاية أو عقوبات غير متناسبة تهدد حرية التعبير وحرية الصحافة على الإنترنت.

وبعيدًا عن التدابير القانونية الجديدة، شهدت السنوات الخمس الأخيرة ارتفاعًا في إجراءات أخرى تهدد الجهود العالمية الرامية إلى حماية حرية التعبير وعالمية الإنترنت (من أجل نظام إيكولوجي رقمي مفتوح، ومتاح، وقابل للوصول، وقائم على حقوق الإنسان بحيث يتمّ التحكم به من خلال مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين). فقد تمّ حجب الخدمات الإخبارية على شبكة الإنترنت، والتجسس على الصحفيين بشكل غير قانوني واختراق المواقع الإعلامية.

في العام ٢٠١٩، بلغت عمليات حجب الإنترنت ذروتها

مسجلةً ٢١٣ حادثًا فريدًا

Access Now

وقد بلغت عمليات حجب الإنترنت ذروتها مسجلة ٢١٣ حادثًا فريدًا عام ٢٠١٩ عندما قيدت الحكومات الإنترنت أو شبكات الهاتف المحمول أو القدرة على الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي لمساحات شاسعة من الأراضي.[١١] علاوة على ذلك، تستثمر بعض الحكومات في قدرتها على "فلترة" و"خنق" شبكة الإنترنت، ومنع أنواع معينة من المحتوى، أو إبطاء القدرة على الوصول إلى هذا المحتوى لِثَني المستخدمين عن البحث عن المعلومات على شبكة الإنترنت. وفي السنوات الخمس الماضية، تضاعفت طلبات الحكومة بإزالة محتوى ما عن منصات الإنترنت الرئيسية.[١٢]

وإلى جانب إجراءات الحكومات، تواجه شركات الإنترنت الخاصة مزيدًا من التدقيق في كيفية تعاملها مع الكلام غير المحمي بموجب معايير حرية التعبير واستخدامها للبيانات الشخصية للتأثير على ما يراه المستخدمون في نتائج البحث، وتلقيمات المحتويات والتوصيات. وكجزء من الدعم المتنامي من أصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز الشفافية كوسيلة لزيادة المساءلة، وضعت اليونسكو مجموعة مختارة من ٢٦ مبدأ رفيع المستوى يمكن استخدامها كدليل للشركات وصناع السياسات والجهات التنظيمية.[١٣]

[١١] Access Now. ٢٠٢١. *Shattered dreams and lost opportunities: A year in the fight to #KeepItOn*. https://www.accessnow.org/cms/assets/uploads/2021/03/KeepItOn-report-on-the-2020-data_Mar-2021_3.pdf.

[١٢] البيانات المستمدة من تقارير الشفافية لغوغل وفيسبوك وتويتر، والتي تمّ تحليلها من قبل تحالف داتا بوب لهذا التقرير.

[١٣] يتمّ عرض هذه المبادئ في: أ. بوديفات. ٢٠٢١. *فلتشرق الشمس: الشفافية والمساءلة في العصر الرقمي*. موجز القضية من سلسلة *الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام*. باريس، اليونسكو. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000377231.

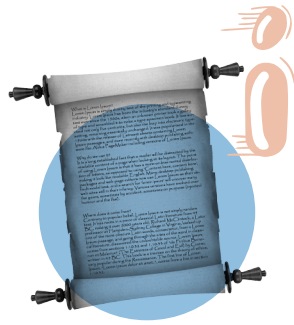

من خلال التدابير الدستورية و/أو القانونية و/أو السياسية،

تضمن ١٣٢ دولة عضو في الأمم المتحدة

وصول العامة إلى المعلومات

اليونسكو

ولتسليط الضوء على الاتجاه الإيجابي للمعلومات كمنفعة عامة، اعتمدت ٢٢ دولة على الأقل من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ضمانات دستورية و/أو قانونية و/أو سياسية من أجل ضمان وصول العامة إلى المعلومات منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في العام ٢٠١٥، وبذلك بلغ المجموع العالمي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ١٣٢ دولة في آب/أغسطس ٢٠٢١. وبسبب الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم والتزام الحكومات والهيئات الدولية والإقليمية بمبدأ الانفتاح، تضاعف عدد البلدان التي تملك قوانين من هذا القبيل أكثر من ثلاثة أضعاف في أقل من ٢٠ سنة. كما ازداد عدد البلدان التي تقدّم بيانات إلى الرصد السنوي لليونسكو للغاية ١٦ من أهداف التنمية المستدامة بشأن "وصول العامة إلى المعلومات والحريات الأساسية".

وجدير بالذكر أنّ الوصول إلى المعلومات أصبح مرادفًا بشكل متزايد للوصول إلى الإنترنت. وفي الغاية ٩.ج، تهدف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى زيادة إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بشكل كبير، وتسعى جاهدة إلى تمكين الجميع من الوصول إلى الإنترنت وبكلفة معقولة في البلدان الأقل نموًا.[١٤] ومن خلال هذه الخطة وغيرها من الالتزامات الدولية، ازدادت بالفعل إمكانية الوصول إلى الإنترنت بشكل سريع، من حوالي ٣٠٪ من سكان العالم في العام ٢٠١٠ إلى أكثر من ٥٠٪ في العام ٢٠١٩.[١٥] ولكن، خلال السنوات الخمس الأخيرة تباطأ نمو إمكانية الوصول إلى الإنترنت في وقت تكافح فيه الأسواق لتوفير الخدمة للسكان الأشد فقرًا في العالم، ووسط الانقسامات الرقمية المستمرة في بعض المناطق والتي تتجلى في الاختلافات القائمة على قضايا مثل نوع الجنس، والعمر، والحالة الاجتماعية والاقتصادية، والانقسامات الحضرية والريفية، من بين غيرها من الأمور.

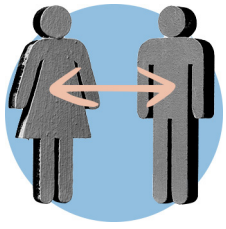

سيستغرق الأمر

٦٧ عامًا

لسدّ متوسط الفجوة في مجال المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام الإخبارية التقليدية

المشروع العالمي لرصد وسائل الإعلام

ومن أجل تحقيق المساواة التي تتوخاها أهداف التنمية المستدامة، تُعدّ المشاركة الكاملة للمرأة في المجال العام أمرًا حتميًا، وهو ما ينطوي بدوره على قضايا تتعلق بنوع الجنس في توفير المعلومات وطابعها وإمكانية الوصول إليها. ومن المؤسف أنّ التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام الإخبارية ظلّ في السنوات الخمس الماضية هو في حالة ركود. ويقدّر "المشروع العالمي لرصد وسائل الإعلام"، الذي يتتبّع حالات تهميش المرأة في وسائل الإعلام كل خمس سنوات منذ العام ١٩٩٥، أنّ الأمر سيستغرق، حسب الوتيرة الحالية، ٦٧ عامًا آخر لسدّ متوسط الفجوة في مجال المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام الإخبارية التقليدية.[١٦]

كما تتعرض تعددية وسائل الإعلام للتهديد المتزايد جراء تدهور نماذج العمل التقليدية للصحافة، ما جعل غرف الأخبار أكثر عرضة للضغوط الممارسَة من قبل الجهات الخارجية وأصحاب منافذ البيع والمدراء التنفيذيين. وهذا الشكل من أشكال الاستيلاء على وسائل الإعلام لا يزال يشكّل تهديدًا متناميًا عندما تكون وسائل الإعلام حرة في الظاهر ولكنّها عرضة للخطر من حيث استقلاليتها. على سبيل المثال، وجدت دراسة حديثة أجراها مركز الإعلام والبيانات والمجتمع لـ ٥٤٦ كيانًا إعلاميًا تديره الدولة في ١٥١ بلدًا أنّ ما يقارب ٨٠ بالمئة منها يفتقر إلى الاستقلالية التحريرية.[١٧]

[١٤] الجمعية العامة للأمم المتحدة. ٢٠١٧. *إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠*. A/RES/71/313. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list/.

[١٥] الاتحاد الدولي للاتصالات. ٢٠٢٠. قياس التطور الرقمي: حقائق وأرقام لعام ٢٠٢٠. https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/facts/default.aspx.

[١٦] المشروع العالمي لرصد وسائل الإعلام (GMMP). ٢٠٢١. *Who makes the news?* https://whomakesthenews.org/wp-content/uploads/2021/08/GMMP2020.ENG_.FINAL_.pdf.

[١٧] م. دراغومير وأ. سوديرستروم. ٢٠٢١. *The state of the media: A global analysis of the editorial independence of state media and an introduction of a new state media typology*. بودابست، مركز الإعلام والبيانات والمجتمع. https://cmds.ceu.edu/sites/cmcs.ceu.hu/files/attachment/article/2091/thestateofstatemedia.pdf.

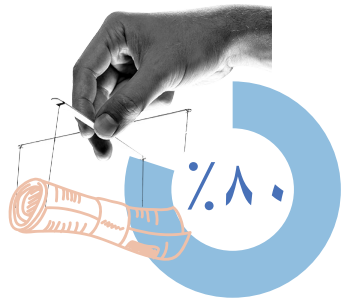

من الكيانات الإعلامية التي تديرها الدولة تفتقر إلى الاستقلالية التحريرية حسبما أظهرته دراسة واحدة

مركز الإعلام والبيانات والمجتمع

لقد أسهمت قضايا المعلومات المضللة والاستيلاء على وسائل الإعلام في نشوء أنماط من انعدام الثقة في وسائل الإعلام على نطاق واسع لدرجة إذكاء المخاوف من نشوء حالة من "ما بعد الحقيقة" بحيث ينفر المواطنون من الحقائق ويستبدلونها بالمضمون الذي يروق لعواطفهم أو معتقداتهم السياسية. وهذا لا يبشّر بالخير بالنسبة لاستدامة وسائل الإعلام الرئيسية والسياسات الديمقراطية التي تعتمد على بعض الأسس المشتركة من الحقائق المتبادلة بين المصالح المتنافسة. غير أنّ تزايد المخاوف إزاء هذه الاتجاهات قد ساهمت في تعزيز الوعي الدولي بالاستقلال الإعلامي والدراية الإعلامية والمعلوماتية والالتزام بهما باعتبارهما أداة للتصدي للاتجاهات السلبية المتعلقة بالتضليل وخطاب الكراهية وغير ذلك من المحتويات الضارة.

من ناحية أخرى، أصبحت المعلومات المغلوطة والمضللة خطرًا رئيسيًا يهدد المعلومات باعتبارها منفعة عامة، حيث تخدم شركات الإنترنت لا كناقلات لهذه المعلومات فحسب بل كمسرّع لانتشارها. وقد توصلت دراسة أجراها باحثون من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالاستعانة ببيانات على موقع تويتر إلى أنّ المغالطات على هذه المنصة "انتشرت بشكل أكبر وأسرع وأعمق وأوسع نطاقًا من الحقيقة".[١٨] وفي استطلاع أجرته مؤسسة غالوب في ١٤٢ بلدًا في العام ٢٠٢٠، أفاد ٥٧ بالمئة من مستخدمي الإنترنت إنهم قلقون بشأن تلقي معلومات خاطئة.[١٩] وفي حزيران/يونيو ٢٠٢٠، دعت أكثر من ١٣٠ دولة عضو في الأمم المتحدة والمراقبون الدائمون الذين اعترفوا بهذه المخاطر، إلى اتخاذ تدابير جديدة قائمة على حقوق الإنسان لمكافحة انتشار المعلومات المضللة.[٢٠]

المغالطات التي تمّت مشاركتها على تويتر "انتشرت بشكل أكبر وأسرع وأعمق وأوسع نطاقًا من الحقيقة"

معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا

ورغم الحاجة إلى المزيد من العمل لمواجهة المعلومات المضللة، يلزم علينا الحذر. فحسبما هو مبيّن في تقرير لجنة النطاق العريض بين الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو بشأن التنمية المستدامة المعنون *التوازن الدقيق: بين مكافحة التضليل الرقمي واحترام حرية التعبير*، من الأهمية بمكان أن تحترم هذه الاستجابات المعايير والأطر الدولية لحرية التعبير وأن تعزز بيئة تمكّن الصحافة الحرة من العمل دون قيود.[٢١]

[١٨] س. فوسوغي، د. روي وس. آرال ٢٠١٨. The spread of true and false news online. *Science*، المجلد ٣٥٩، العدد ٦٣٨٠، ص. ١١٤٦-١١٥١. https://www.science.org/doi/full/10.1126/science.aap9559.

[١٩] منظمة لويدز ريجستر. ٢٠٢٠. 'Fake news' is the number one worry for internet users worldwide'. منظمة لويدز ريجستر، ٦ أكتوبر/تشرين الأول. https://wrp.lrfoundation.org.uk/news-pictures/news/fake-news-number-one-worry/.

[٢٠] شؤون الأمم المتحدة. ٢٠٢٠. توقف قليلا وفكر قبل مشاركة القصص عبر الإنترنت للمساعدة في وضع حد للمعلومات المضللة حول كوفيد-١٩ أخبار الأمم المتحدة، ٣٠ حزيران/يونيو. https://news.un.org/en/story/2020/06/1067422.

[٢١] النطاق العريض المعني بالتنمية المستدامة. ٢٠٢٠. *التوازن الدقيق: بين مكافحة التضليل الرقمي واحترام حرية التعبير*. جنيف/باريس، الاتحاد الدولي للاتصالات/اليونسكو. https://en.unesco.org/publications/balanceact.

الاتجاهات في حرية الصحافة

لا تزال حرية الصحافة تتراجع في السنوات الخمس السابقة

نصف سكان العالم تقريبًا

شهدوا انخفاضًا في حرية الصحافة في بلادهم خلال السنوات الخمس الماضية

المصدر: تحليل أجراه تحالف داتا بوب استنادًا إلى بيانات من معهد الأصناف الديمقراطية والبنك الدولي

مجموعة من القوانين الجديدة تهدد حرية التعبير على الإنترنت

على الأقل

٥٧ القوانين **في** **٤٤** بلدًا

تمّ اعتماده أو تعديله منذ العام ٢٠١٦ جراء احتوائه عبارات مبهمة للغاية أو عقوبات غير متناسبة تهدد حرية التعبير وحرية الصحافة على الإنترنت

المصدر: قامت اليونسكو بتجميعها وحصلت على مدخلات من مركز Estudios en Libertad de Expresión y Acceso a la Información، ومركز القانون والديمقراطية، ومعهد Poynter، وجامعة وستمنستر، والمعهد الدولي للصحافة، وCyrilla

تستخدم الحكومات في جميع أنحاء العالم عمليات حجب الإنترنت وغيرها من الأدوات لإسكات الخطاب على الإنترنت

في السنوات الخمس الماضية، تضاعفت طلبات الحكومة بإزالة محتوى ما عن منصات الإنترنت الرئيسية

المصدر: بيانات من غوغل، فيسبوك وتويتر حلّلها تحالف داتا بوب

عمليات حجب الإنترنت

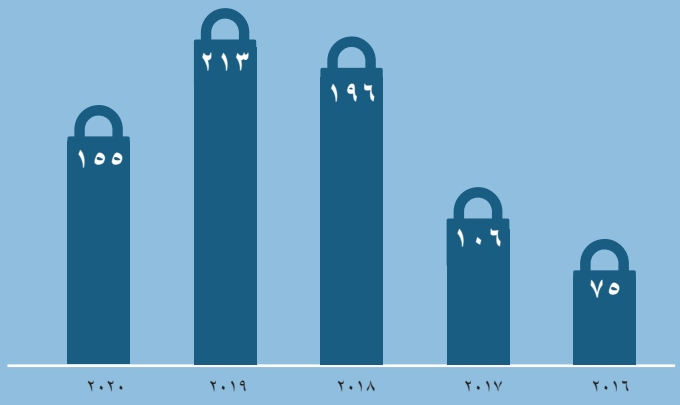

المصدر: Access Now

وفرت الجائحة الغطاء للانتهاكات المرتكبة بحق حرية الصحافة

١٠٢
حالة وصول إلى القيود المفروضة على المعلومات

٢١٥
حالة اعتقال أو إدانة

٩٥
حالة رقابة

٢٣٨
اعتداء لفظيًا أو بدنيًا

المصدر: المعهد الدولي للصحافة

وليمة وسائل الإعلام الاجتماعية مقابل مجاعة الأخبار

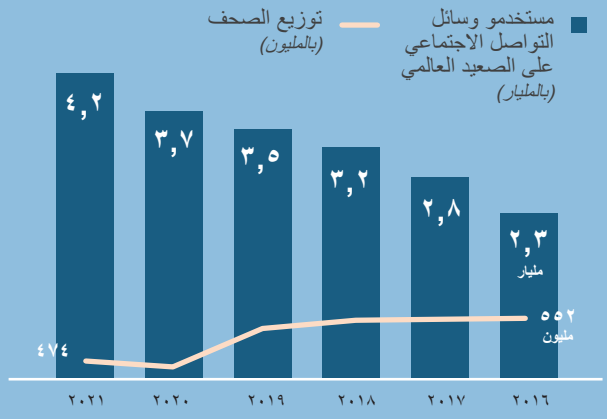

المصدر: وكالة كيبيوس و PwC Global Entertainment Media Outlook 2021-2025

التقدم المحرز في إقرار قوانين الوصول إلى المعلومات

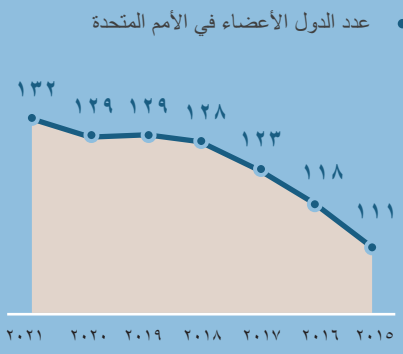

المصدر: اليونسكو

مع انفجار المعلومات المضللة، تزداد مبادرات التحقق من الحقائق

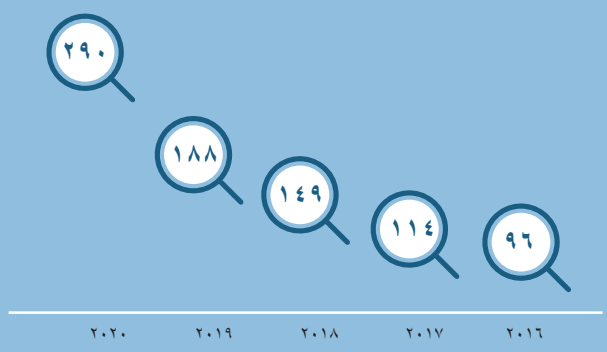

المصدر: مختبر التحقق التابع لجامعة ديوك الأميركية

خطر انتشار المعلومات المضللة

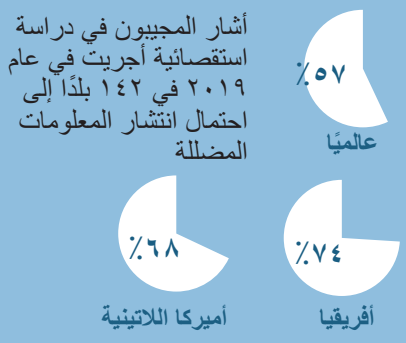

أشار المجيبون في دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠١٩ في ١٤٢ بلدًا إلى احتمال انتشار المعلومات المضللة هي المناطق التي يكون فيها الخوف من انتشار المعلومات المضللة هو الأعلى

المصدر: منظمة لويدز ريجستر

لا تزال الثقة في مصادر المعلومات آخذة في الانخفاض

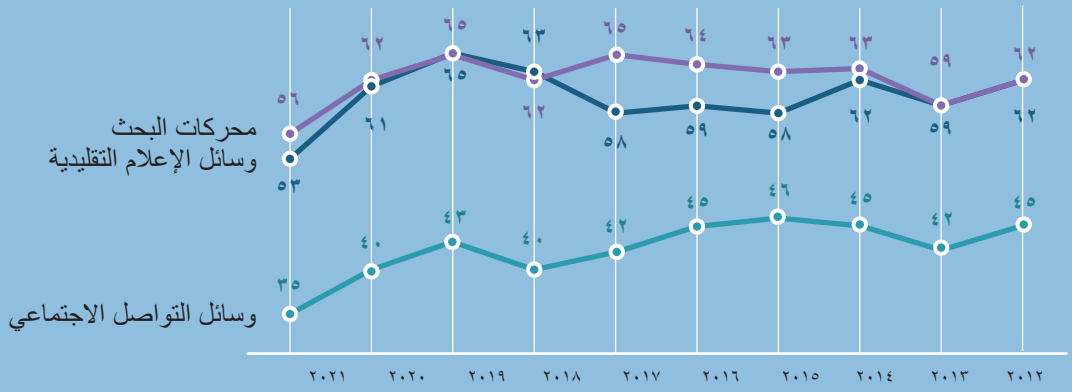

المصدر: Edelman Trust Barometer

الاتجاهات على صعيد سلامة الصحفيين

٤٠٠ صحفي

قُتلوا لمجرد قيامهم بعملهم أو أثناء تأدية عملهم بين العام ٢٠١٦ ونهاية العام ٢٠٢٠

مرصد اليونسكو لجرائم قتل الصحفيين

لا تزال الجهات المعادية تهدّد الصحفيين بالقتل والاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب لمجرد قيامهم بعملهم. فبين العام ٢٠١٦ ونهاية العام ٢٠٢٠، قُتل ٤٠٠ صحفي بسبب أو أثناء تأديتهم لعملهم. وعلى الرغم من انخفاض هذا العدد بشكل طفيف مقارنة بالسنوات الخمس السابقة التي شهدت مقتل ٤٩١ صحفيًا، أظهرت السنوات الأخيرة أهمية النظر في التهديدات التي يتعرض لها الصحفيون على العموم. ويبدو أنّ أساليب القمع الأخرى آخذة في الارتفاع بمستويات قياسية، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والسجن والتهديدات بالعنف على شبكة الإنترنت وخارجها. ووفقًا لبيانات لجنة حماية الصحفيين، أودِع ٢٧٤ صحفيًا في العام ٢٠٢٠ السجن، وهو أعلى مجموع سنوي منذ ثلاثة عقود.[٢٢] علاوة على ذلك، وخلال السنوات الخمس الماضية، سجلت عمليات قتل الصحفيين التي وقعت خارج البلدان التي تشهد صراعات مسلحة ارتفاعًا مطردًا، من ٥٠ بالمئة في العام ٢٠١٦ إلى ٦١ بالمئة في العام ٢٠٢٠.

من الصحفيات اللواتي شملهن الاستبيان تعرضن للعنف عبر الإنترنت أثناء عملهن

استبيان اليونسكو/المركز الدولي للصحفيين

وفي الآونة الأخيرة، أولت المنظمات الدولية والمجتمع المدني والباحثون اهتمامًا أكبر للتهديدات، بما في ذلك مختلف أشكال العنف المُمارَس عبر الإنترنت، التي تؤثر تأثيرًا مفرطًا على الصحفيات وعلى الصحفيين الذين يمثّلون الأقليات. وقد وجدت دراسة استقصائية أجرتها اليونسكو والمركز الدولي للصحفيين في العام ٢٠٢٠ على ٧١٤ صحفيًا من ١٢٥ بلدًا، أنّ ٧٣ بالمئة منهم قد تعرضوا للعنف على الإنترنت أثناء عملهم.[٢٣] كما شهدت السنوات القليلة الماضية العديد من عمليات طرد للمراسلين الأجانب وهجمات على الصحفيين الذين يغطون الاحتجاجات. وخلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠٢١، سجلت اليونسكو هجمات ضد الصحفيين المعنيين بتغطية الاحتجاجات والمظاهرات وأعمال الشغب في ما لا يقل عن ٦٠ بلدًا في كافة مناطق العالم. ومنذ عام ٢٠١٥، قُتل ما لا يقل عن ١٣ صحفيًا أثناء تغطيتهم للاحتجاجات.

ولا يزال الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين يشكل مصدر قلق بالغ: ففي الوقت الراهن، ١٣ بالمئة فقط من الحالات التي سجلتها اليونسكو منذ عام ٢٠٠٦ قد تمّ البتّ بها قضائيًا، أي حوالي حالة واحدة من كل عشرة حالات قتل للصحفيين. كما تؤكد الأبحاث التي أجرتها اليونسكو من أجل التقرير أنّه حيثما كان عدد جرائم قتل الصحفيين مرتفعًا يكون مستوى الإفلات من العقاب على هذه الجرائم مرتفعًا أيضًا، ما يُنذر باستمرار دورة العنف جراء إفلات مرتكبي الجرائم المميتة بحق الصحفيين في أغلب الأحيان من العقاب.

[٢٢] لجنة حماية الصحفيين. ٢٠٢٠. ٢٧٤ صحفيًا مسجونًا. https://cpj.org/data/imprisoned/2020/.
[٢٣] ج. بوزيتي، ن. شابير، د. مينار، ك. بونتشيفا، وأ. أبو العز ٢٠٢١. *التأثير السلبي: الاتجاهات العالميّة للعنف المرتكب ضد الصحفيات عبر الإنترنت*. باريس، اليونسكو. https://en.unesco.org/publications/thechilling.

من الحالات التي سجلتها اليونسكو منذ العام ٢٠٠٦ تُعتبر حاليًا محسومة قضائيًا

لقد خلقت جائحة كوفيد-١٩ تحديات جديدة أمام سلامة الصحفيين وزادت من حدة التحديات القائمة. فحتى مع الاعتراف على نطاق واسع بالصحفيين كعاملين أساسيين خلال الأزمة، واجه هؤلاء الصحفيون مضايقات متزايدة، وضغوطًا وصدمات نفسية وتعرضوا بشكل كبير لخطر الإصابة بالفيروس. ووفقًا لحملة الشارة الدولية، وهي منظمة غير حكومية، توفي ما لا يقل عن ١٨٤٦ صحفيًا أصيبوا بفيروس كوفيد-١٩ بين ١ آذار/مارس ٢٠٢٠ و١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.[٢٤]

واستجابة لهذه التحديات العديدة، عملت اليونسكو وغيرها من المنظمات على التوعية بالتهديدات التي يتعرض لها الصحفيون، وقادوا جهودًا عديدة لحمايتهم على مدى السنوات الخمس الماضية. وبين الأعوام ٢٠١٦ و٢٠٢١، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومجالس إدارة اليونسكو والهيئات الإقليمية ٢٨ قرارًا ومقررًا حول سلامة الصحفيين. وتمّ وضع مؤشر بشأن سلامة الصحفيين (مؤشر هدف التنمية المستدامة ١٦,١٠,١) لقياس ما حققته خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما عززت اليونسكو قدرات أكثر من ٢٣٠٠٠ جهة قضائية و٨٥٠٠ عنصر من عناصر قوات الأمن حول العالم في مجال حرية التعبير عن سلامة الصحفيين، ونشرت العديد من الموارد الحيوية وأدلة السلامة بالتعاون مع منظمة مراسلون بلا حدود والاتحاد الدولي للصحفيين وغيرهم. هذا، وشهدت السنوات الخمس الماضية أيضًا تضافر الجهود المبذولة للتصدي لتأثير البعد الجنساني على سلامة الصحفيين، بما في ذلك مبادرات المجتمع المدني مثل التحالف ضد العنف على الإنترنت، وحملة #JournalistsToo التي أطلقتها اليونسكو، وتزايدَ الاهتمام بآليات دعم الصحفيات على المستوى الوطني.

وحاليًا يجري تنفيذ آليات وطنية لحماية سلامة الصحفيين في العديد من البلدان، في حين يجري تحديث آليات الحماية القائمة باستمرار، ولا سيما من أجل التصدي بشكل أفضل للتهديدات القائمة على أساس نوع الجنس. وفي هذا الصدد، أطلقت دول أعضاء أخرى أيضًا خطط عمل وطنية بشأن سلامة الصحفيين، بما في ذلك التهديدات القائمة على نوع الجنس والتهديدات الرقمية.

[٢٤] حملة الشارة الدولية (PEC). ٢٠٢١. Countries with the most Covid-19 related journalist deaths. https://www.pressemblem.ch/-1.shtml.

الاتجاهات على صعيد سلامة الصحفيين

في الوقت الذي انخفضت فيه حالات قتل الصحفيين في السنوات الخمس الماضية، سجلت حالات السَجن رقمًا قياسيًا

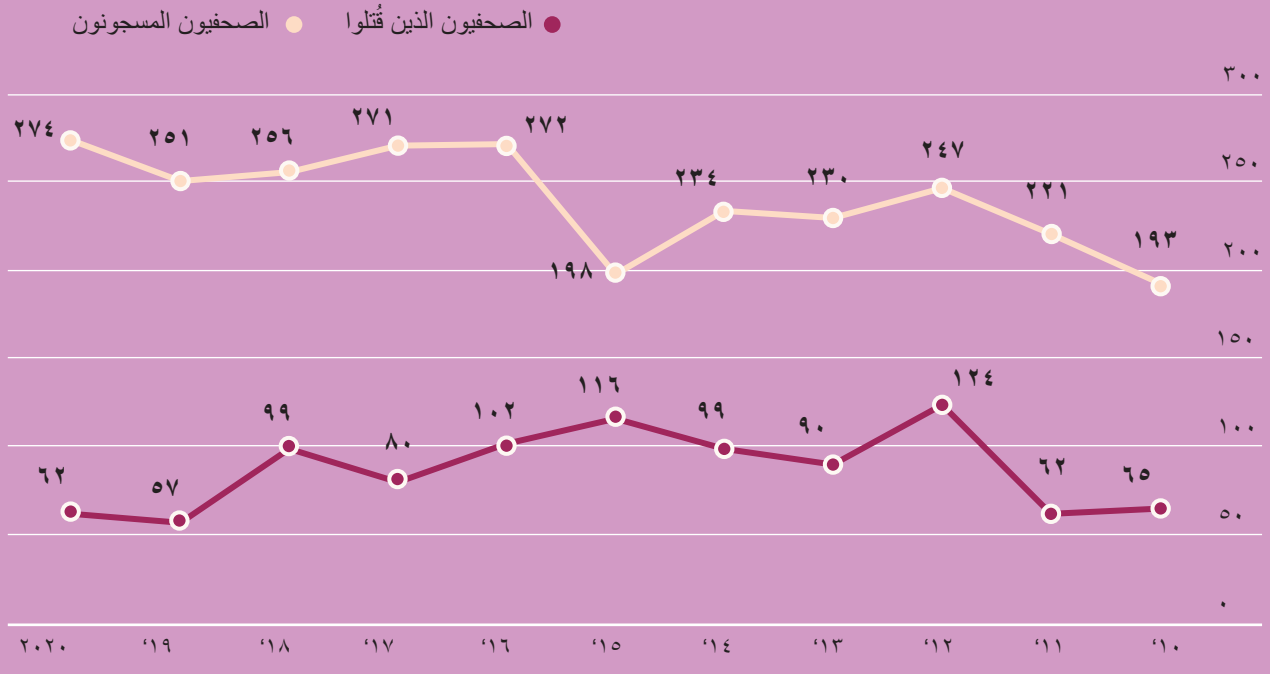

المصدر: مرصد اليونسكو لجرائم قتل الصحفيين ولجنة حماية الصحفيين

انخفضت جرائم قتل الصحفيين إلى النصف تقريبًا في بعض المناطق، ولكنّها ازدادت في مناطق أخرى

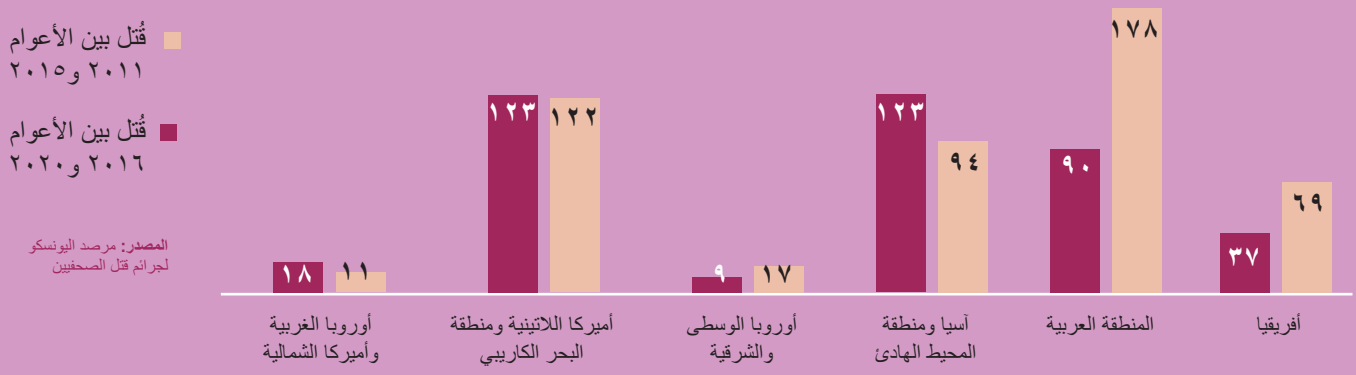

في السنوات الـ ١٥ الماضية، ٨٧ بالمئة من قضايا جرائم قتل الصحفيين بقيت غير محسومة أو لم يبلّغ عنها

أظهر استبيان أجرته اليونسكو/الاتحاد الدولي للصحفيين في العام ٢٠٢٠ أنّه من أصل ٦٢٥ صحفية:

تعرضن لبعض أنواع العنف عبر الإنترنت

من أصل ٥٩٦ صحفية مجيبة

تعرضْن للاعتداء أو الإساءة خارج الإنترنت في ما يتعلق بالعنف الذي تعرضْن له على الإنترنت

الاتجاهات المستقبلية في مجال حرية الصحافة

فيما يأخذ هذا التقرير في الحسبان حجم الانتكاسات الهائل، فهو يسلّط الضوء على مجموعة واسعة من الجهود الرامية إلى الحفاظ على حرية الصحافة وحماية سلامة الصحفيين في مختلف أنحاء العالم. وفي العام ٢٠١٩، أطلقت حكومتا المملكة المتحدة وكندا حملة حرية الإعلام (Media Freedom Campaign) التي كانت دافعًا لإنشاء تحالف بين الحكومات والعمل في شراكة مع منظمات المجتمع المدني. وقد أسفر التمثيل الرفيع المستوى في مؤتمرين عن تعهدات جديدة، بما فيها إنشاء الصندوق العالمي للدفاع عن وسائل الإعلام. وفي التزام لاهاي لعام ٢٠٢٠ بزيادة سلامة الصحفيين، تعهد نحو ٦٠ موقّعًا بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. ولقد حصل منتدى المعلومات والديمقراطية على موافقة ٤٣ دولة على إعلان يدعو إلى القيام بإصلاحات جذرية لتوفير "صفقة جديدة" للصحافة. كما يؤكد الصندوق الدولي لإعلام المنفعة العامة الذي أُنشأ حديثًا على الكيفية التي أصبح بها قطاع الإعلام أولوية متنامية بالنسبة للجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والخاصة.

منذ العام ٢٠١٣، قامت مبادرة القضاة في اليونسكو

بتدريب أكثر من ٢٣,٠٠٠ عامل في المجال القضائي

حول هذه القضايا

استمرت مجموعات الأصدقاء غير الرسمية المعنية بسلامة الصحفيين في التقريب بين الدول الأعضاء التي تشارك في الالتزام بتعزيز خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب وتنفيذها على الصعيد الوطني. وبمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠٢١، أصدرت المجموعات بيانًا مشتركًا يؤكد على الدور الحاسم الذي تؤديه الدول الأعضاء في دعم حرية الصحافة.[٢٥] وقد جدد تحالف الحرية على الإنترنت، وهو شراكة بين ٣٣ حكومة، مؤخرًا جهوده لدعم حرية الإنترنت وحماية حقوق الإنسان على الإنترنت. إضافة إلى ذلك، ومنذ العام ٢٠١٣، ساهمت مبادرة القضاة في اليونسكو في تعزيز قدرات الجهات القضائية الفاعلة في مجال المعايير الدولية والإقليمية الخاصة بحرية التعبير، والوصول إلى المعلومات، وسلامة الصحفيين في مختلف أنحاء العالم. وتمّ تدريب أكثر من ٢٣,٠٠٠ من الفاعلين القضائيين، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون والمحامون، بشأن هذه القضايا، ولا سيما من خلال سلسلة من المقررات الإلكترونية الواسعة المفتوحة عبر الإنترنت (MOOCs) والتدريب على أرض الواقع، وورش العمل، ونشر عدد من مجموعات الأدوات والمبادئ التوجيهية.

أما على الصعيد الوطني، فمن المحتمل أن يظل تأثير هذه الجهود الدولية غير متماثل جغرافيًا. ففي البلدان التي تملك أسواقًا إعلانية كبيرة، وأشكالاً مؤسسية من إعلام المنفعة العامة، وتقاليد راسخة في حرية الصحافة، ونفوذًا سياسيًا لإدارة منصات الإنترنت من بين غيرها من العوامل، من المرجح أن تتكلل هذه الجهود بالنجاح. أما ففي البلدان الأكثر فقرًا وعلى المستوى المحلي، فسيكون التعامل مع أزمة الأخبار أكثر صعوبة من دون اتخاذ إجراءات جديدة متضافرة بدعم دولي.

[٢٥] اليونسكو. ٢٠٢١. تصدر مجموعات الأصدقاء المعنية بسلامة الصحفيين بيانًا مشتركًا بشأن حرية الصحافة. اليونسكو، ١٠ أيار/مايو. https://en.unesco.org/news/groups-friends-safety-journalists-issue-joint-statement-press-freedom.

بيد أنّ العقبة الرئيسية التي تحول دون التوصل إلى تلك الحلول الخاصة بالسياق الصحافي تظل متمثلة في ثغرات كبيرة في البيانات. ففي البلدان والمجتمعات حيث لا تزال الصحافة هي الأكثر هشاشة وضعفًا، قد تشبه صحة النظام الإخباري صندوقًا أسود. وتشكّل الجهود الرامية إلى سدّ الثغرات في البيانات الخطوات الأولى المهمة نحو التوصل إلى حلول أكثر شمولية.

والواقع أنّ أولئك الذين يعملون على تعزيز حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام قد بدأوا بالفعل بابتكار طرائق عمل جديدة من خلال استخدام البيانات، بأشكالها الجديدة والقديمة على حد سواء. ولكن، مع ذلك، لا يزال أمامهم الكثير من العمل ليقوموا به. وبعد رسم خرائط لأكثر من ١٥٠ مصدرًا للبيانات من ١٢٠ منظمة، يحدد التقرير الثغرات في البيانات ذات الأولوية ويقدم إطارًا يركز على الأبعاد الأربعة التالية:

التوافر

هل تتوافر بيانات ذات صلة بالموضوع ومتنوعة جغرافيًا وذات نوعية جيدة؟

إمكانية الوصول

ما مدى سهولة استخدام البيانات ومقارنتها؟

الانتفاع

ما مدى سهولة الوصول إلى البيانات والمعلومات؟

الاستقرار

هل إنتاج وتوزيع البيانات مستدام؟

تقدم الطبعة العالمية الكاملة من تقرير الاتجاهات العالمية توصيات بشأن كيفية سدّ هذه الثغرات من خلال التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وستكون زيادة التزامات شركات الإنترنت الرئيسية بالشفافية عنصرًا رئيسيًا في تصميم السياسات القائمة على الأدلة التي تعزز البيئة المؤاتية لتمويل الصحافة والترويج لها.

دعوة للتحرك

الاتجاهات المقلقة في حرية وسائل الإعلام، والتعددية، والاستقلال، والقدرة على الاستمرار، والمساواة بين الجنسين، وسلامة الصحفيين التي أبرزها هذا التقرير، ينبغي أن تكون دعوةً لمضاعفة الجهود.

ففي غياب التحرك العاجل والملح من جانب الحكومات، والمجتمع المدني، والشركات الخاصة، فإنّ الصحافة الجديرة بالثقة سوف تظل عرضة للتهديد، وستعاني المعلومات باعتبارها منفعة عامة بشدة من النقص والإهمال.

ومن دون الدراية الإعلامية والمعلوماتية وشفافية الإنترنت، قد تبتعد البشرية عن معالجة المشاكل الحقيقية للتنمية المستدامة وضمان حقوق الإنسان على نطاق أوسع.

أشكال جديدة من التنظيم الذاتي من قبل منتجي الأخبار، وأنظمة جديدة لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي، وإعانات من الدولة لوسائل الإعلام الجديرة بالثقة، ودعم أكبر لإعلام المنفعة العامة، وزيادة المساعدة في تطوير وسائل الإعلام، ومضاعفة الاستثمارات الخيرية، كل ذلك مع الحفاظ بثبات على معايير الاستقلالية التحريرية وحرية التعبير: ليست سوى بعض التدابير التي قد تكون مطلوبة لضمان استمرار الصحافة في العمل كمنفعة عامة ضرورية.

الصحافة
منفعة عامة

الاتجاهات العالمية في

حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام

التقرير العالمي ٢٠٢٢/٢٠٢١

> أبرز النقاط

الصحافة المستقلة — وتحديدًا النوع الذي يفضّل خدمة المنفعة العامة على الأجندات السياسية، التجارية أو الطائفية — هي في خطر. فقد أدى التآكل السريع لنماذج الأعمال التي تقوم عليها استدامة وسائل الإعلام إلى تعميق الأزمة التي تعاني منها حرية الصحفيين وسلامتهم في مختلف أنحاء العالم. وستكون الاستجابة العالمية لهذه التحديات في العقد المقبل حاسمة لبقاء الحياة العامة الديمقراطية واستمرارها.

فخلال السنوات الخمس الماضية، عانى حوالي ٨٥ بالمئة من سكان العالم من تراجع حرية الصحافة في بلادهم. وحتى في البلدان التي تتمتع بتقاليد عريقة في حماية الصحافة الحرة والمستقلة، أرغمت التحولات المالية والتكنولوجية وسائل الإعلام، وخاصة تلك التي تخدم المجتمعات المحلية، على الإغلاق. ومع اعتماد القراء وأسواق الإعلان على الإنترنت، انخفضت عائدات الإعلانات للصحف بنحو النصف في فترة العشر سنوات التي انتهت عام ٢٠١٩. وأدت جائحة كوفيد-١٩ التي حصلت في مرحلة لاحقة وتأثيرها الاقتصادي العالمي إلى تفاقم هذا الاتجاه، ما يهدد حاليًا بـ "انقراض جماعي" لوسائل الإعلام المستقلة.

وتبحث الطبعة العالمية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ من السلسلة الرائدة لتقارير *الاتجاهات العالمية في مجال حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام*، في هذه المسائل في إطار أوسع عنوانه "الصحافة منفعة عامة". وتستند النتائج إلى تحليل قائم على البيانات أجرته اليونسكو بالاشتراك مع تحالف داتا بوب (Data-Pop Alliance) لاتجاهات حرية وسائل الإعلام والتعددية والاستقلالية وسلامة الصحفيين، واستكملتها بحوث أصلية أعدتها مؤسسة Economist Impact بحيث كُلّفت بإعدادها خصيصًا من أجل هذا التقرير.

unesco